القدس خلال الحملة الانتخابية للكنيست التاسعة عشرة 2013

د . خالد شعبان

مدخل

بعد الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة في أكتوبر 2012 تعرض الشعب الفلسطيني سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية لهجمة إسرائيلية شرسة تمثلت الأولى بالهجوم العسكري على قطاع غزة في 2012/11/14 في حرب استمرت ثمانية أيام ، وكانت الثانية بعد حصول فلسطين على دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة 11/29/ 2012 ، حيث ازدادت شراسة إسرائيل في الهجوم على الفلسطينيين وممتلكاتهم في القدس الشرقية، وترافق ذلك مع حملة انتخابية ضد الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في مدينة القدس، كما طالب بعض أعضاء الليكود بالرد على الخطوات الفلسطينية بالتوجه إلى الأمم المتحدة بخطوات أحادية تتمثل بفرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل ، واقترح النائب اليميني المتطرف في حزب الليكود موشيه فيغلين بطرح فكرة الترحيل (الترانسفير) وطرد الفلسطينيين من مدنهم وقراهم في الضفة الغربية.

في ظل المعركة الانتخابية الإسرائيلية للكنيست التاسعة عشرة كان التوجه الفلسطيني للحصول على دولة عضو مراقب غير عضو في الأمم المتحدة وفي مقابل هذا التوجه أكدت إسرائيل وقبل الحرب على قطاع غزة انها سوف تقوم بعملية بناء واسعة جدا في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس ، ولوحظ في ذلك تعدد القرارات الصادرة عن المجلس الأمني السياسي والمعروف بالتساعية والذي درس تبني إسرائيل لأجزاء من تقرير البؤر الاستيطانية للقاضي المتقاعد ادموند ليفي الذي دعا إلى زيادة البناء في المستوطنات والبؤر الاستيطانية المتناثرة في الضفة الغربية ، وكان تقرير ادموند ليفي قد أكد ان الضفة الغربية ليست أرضاً محتلة وان المستوطنات ليست غير قانونية ،أي بمعنى انها شرعية[1].

سوف تتناول الورقة التي بين ايدينا القدس خلال الحملة الانتخابية من خلال عرض التصورات والأفكار ، وكذلك مواقف الحكومة الإسرائيلية من الاستيطان في القدس باعتبار القدس هي واحدة من القضايا الأساسية التي تهتم بها الأحزاب الإسرائيلية ، وكذلك ستعرض الورقة لبعض الفقرات الواردة في برامج الأحزاب حول القدس.

الهجمة الاستيطانية على القدس

نشرت وزارة الإسكان الإسرائيلية ومديرية أراضي إسرائيل في 2012/11/6 ستة عطاءات لإقامة (1285) وحدة سكنية جديدة في شرقي القدس وآرائيل ، وتدعو العطاءات إلى إقامة 607 وحدة في بسغات زئيف في شمال شرق القدس وهو مما سيجعل بسغات زئيف تقترب جدا من بيت حنينا ، وكذلك إقامة 606 وحدة سكنية في حي راموت في شمال القدس ، كما صادقت حكومة إسرائيل من خلال لجنة التخطيط والبناء في القدس التابعة لوزارة الداخلية ولجنة التخطيط والبناء التابعة لبلدية القدس على مخططات بناء الاف الوحدات السكنية في المستوطنات شرقي المدينة ، ومن هذه المخططات مخطط لإقامة مستوطنة في جنوب القدس الشرقية باسم جفعات هامتوس وبناء 2610 وحدة سكنية فيها ،

بالإضافة إلى إقامة مشروع سياحي يشمل إقامة فنادق ، ويترافق كل ذلك مع القرارات التي تصدرها وزارة الداخلية من خلال لجنة التخطيط والبناء لاحتمالات هدم 300 مزل فلسطيني في القدس الشرقية[2]، وبالإعلان عن هذه العطاءات يصل عدد وحدات البناء في شرق القدس خلال عام 2012 فقط ما يقرب من 2386 وحدة سكنية[3].

والغريب في هذه العطاءات انها جاءت في ظل الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية التي تعارض الاستيطان في القدس الشرقية ، وإذا ما فاز الرئيس باراك اوباما فان الولايات المتحدة ستتشدد بشكل كبير في أمر الاستيطان كما أن هذه العطاءات تعتبر ردا حقيقيا على التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة .

وبعد التوجه إلى الأمم المتحدة وحصول الفلسطينيين على دولة مراقب غير عضو، صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر والمعروف بمجلس التسعة على بناء 3 آلاف وحدة سكنية في القدس والضفة الغربية جميعها في الكتل الاستيطانية ، بالإضافة إلى ذلك أكدت إسرائيل انها ستعمد إلى تسريع الاستيطان في القدس وفي الكتل الاستيطانية وعلى رأسها المحور الذي يربط بين معاليه اودوميم والقدس المعروفة ب E1، ومن المعلوم أن البناء في E1 خط أحمر بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين وكذلك الفلسطينيين حيث ان البناء في هذا المحور يحول دون التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المتوقعة[4].

ومن الملاحظ أن هذا الخطوات الإسرائيلية تؤكد جميعها ان الاستيطان يشكل عقابا كبيرا للفلسطينيين وهي بالتالي تعترف وان كان ضمنياً بأن الاستيطان يمثل عقبة ضد إقامة الدولة الفلسطينية ، ومما يدلل على خطورة القرار الإسرائيلي هو استهجان الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي للقرار الإسرائيلي حيث يعتبر القرار الإسرائيلي خرق واضح لتعهدات قطعتها إسرائيل للولايات المتحدة والأوروبيين بعدم البناء في منطقة E1 ، كما يتنافى هذا القرار مع خطاب نتنياهو في جامعة بار ايلان حزيران 2009 والذي تعهد فيه بتجميد الاستيطان ، ورغم الاحتجاجات الاوروبية المتعددة والتي تم فيها استدعاء سفراء

إسرائيل لـوزارة الخارجيـة فـي دول الاتحـاد الاوروبـي أكـد مكتـب نتنيـاهو ان إسرائيل تعتزم اتخاذ خطوات اخـرى ضـد الفلسـطينيين والتـي منهـا عـدم تحويـل الضرائب للسلطة الفلسطينية .

ونتيجة لتواصل الضغوط الغربية خففت إسـرائيل مـن حـدة قراراتهـا ،حيـث أكد نتنياهو رئيس الوزراء الإسـرائيلي ومستشـاره لشـؤون الامـن القـومي يعقـوب عميدور أن إسرائيل لا تعتزم حاليا البناء فـي E1 وأكـد نتنيـاهو بـأن تقـدم وتيـرة إجـراءات التخطـيط وتنفيـذ خطـط البنـاء متعلقـة باحتمـالات المفاوضـات مـع الفلسطينيين والتقدم فيها[5].

أفكار اليمين الإسرائيلي الاستيطانية

تـدور أفكـار المسـتوطنين عـن وجـود خطـة شـاملة لإحاطـة القـدس بالمستوطنات وعزلها عن الضفة الغربية وتنقسـم المسـتوطنات حسـب هـؤلاء فـي القدس إلى دائرتين :

1- الداخلية : وتكون من خلال بناء مجموعـة مـن المسـتوطنات الصـغيرة ذات الطابع الايديولوجي تحيط بالبلدة القديمة من كل جانب .
2- الخارجية : وهي دائرة اوسع وتتكون مـن المسـتوطنات الكبـرى التـي تحيط بالقدس كاملة ، وتأتي E1 لتكمل هذه الصـورة ومـن الواضـح ان البناء في E1 حسـب المسـتوطنين سـيكمل القـدس الكبـرى ، القـدس حسب هذه الخطة ستكون متروبولين هائـل وغيـر قابـل لـلإدارة مـن جفعات زئيف وحتى البحر الميت ، ومـن مـداخل الخليـل إلـى مـداخل رام الله وبالتالي فإنها ستدفن فكرة حل الدولتين[6].

دوافع البناء انتخابية

تتباين اراء الأحزاب الإسرائيلية والسياسـيين الإسـرائيليين حـول البنـاء فـي القدس والبناء في E1 بشكل خاص حيث يعتبـر الجميـع أن الـدوافع الأساسـية للبنـاء في E1 هي سياسية حزبية بينما أكـد نتنيـاهو ان هـذه الكتـل سـتكون جـزءاً مـن

إسرائيل في اتفاق سلام نهائي ،مع ان البناء في E1 ينهي عمليا حل الدولتين ومع ذلك يؤكد حزب الليكود على ان الحل قائم على خطاب نتنياهو في جامعة بار ايلان حزيران 2009، الذي يقوم على تجميد البناء في المستوطنات، وشرط أن تكون الدولة الفلسطينية الناشئة في اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة منزوعة السلاح ، وقيام إسرائيل بضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية ونشر قوات إسرائيلية على طول الحدود بين الضفة الغربية والاردن ، ولكن نتنياهو ومن خلال حملته الانتخابية يؤكد على المحافظة على القدس كما أكد أحد قادة الليكود أن البناء في القدس يأتي لرغبات جمهور ناخبي الليكود ، كما أن قرارات البناء تنخرط كجزء من استراتيجية الانتخابات لائتلاف الليكود- بيتنا التي ترمي إلى السيطرة على جدول الأعمال وأفكار رجل الشارع الإسرائيلي ومحاولة منع أي تسريب للمصوتين نحو اليمين المتطرف وخاصة حزب البيت اليهودي برئاسة نفتالي بينت، ويشار هنا إلى ان الليكود خاض الانتخابات بدون الإعلان عن برنامج سياسي بسبب رفض بعض أعضاء الليكود مضمون خطاب بار ايلان.

يتضح من خطوات الليكود الانتخابية أنه يحاول طرح شعار انتخابات الكنيست عام 1996 (بيريس يقسم القدس) وذلك من أجل الحصول على اكبر قدر ممكن من الأصوات وذلك بعد استطلاعات الرأي في إسرائيل التي أكدت أن اغلبية الجمهور لن تصوت إلى جانب تقسيم القدس ومن هنا كانت القرارات في المجلس التساعي في احياء خطط البناء في القدس الشرقية .

ويرى الليكود في برنامجه ان الحكومة الإسرائيلية بقيادته ستحافظ على القدس موحدة عاصمة ابدية لإسرائيل تحت السيادة الإسرائيلية فاليهود من مختلف ارجاء المعمورة يتطلعون منذ 2000 عام نحو العودة وبناء القدس عاصمتهم التاريخية ، القدس هي قلب الثقافة اليهودية وستواصل إسرائيل الحفاظ عليها كذلك سوية مع ابناء جميع الديانات الاخرى في إقامة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة لهم في المدينة ، ان اسوا ما يمكن فعله من اجل السلام هو تقسيم القدس، فمثل هذا التقسيم سيخلق نقطة احتكاك من شأنها ان تشعل المنطقة بأسرها ، فقط

القدس الكاملة الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية هي التي يمكنها المحافظة على السلام في المنطقة[7].

كما ان اليسار يعتبر عاجزاً عن الحصول على أصوات من اليمين و من الليكود خاصة تحت شعار انتخابي يقوم على تقسيم القدس أو البناء في القدس، ولذلك فان التوجه الاساس من حملة شعار تقسيم القدس هي حملة ليكودية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف منها :

1- جذب المصوتين من اليمين لصالح الليكود
2- اعادة الاعتبار إلى المحور السياسي الامن بدلا من الاجتماعي
3- اعادة التقسيم داخل المجتمع بين يمين ويسار على اساس البناء في القدس.

ولهذا فان اليسار لا يعرج كثيراً على هذه المسائل بل يذهب إلى حل وسط فاستراتيجية زعيمة حزب العمل الإسرائيلي يحيموفيتش تقدم برنامج انتخابي يتبع اليمين في المسائل السياسية الأمنية وآخر يساري في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يعني اجتذابها نحو شعار الليكود- بيتنا الخاص بالقدس وهو مما يجعلها دائما في موقف الدفاع واتخاذ خطوات اكثر يمينية خاصة في المسائل السياسية الامر الذي سيؤدي في النهاية إلى تحول الاصوات من حزب العمل إلى الأحزاب الجديدة التي ظهرت في الساحة الحزبية مثل حزب هناك مستقبل ليائير لبيد وحزب الحركة برئاسة تسيبي ليفني.

واكد برنامج حزب العمل على ان القدس بأحيائها اليهودية هي العاصمة الابدية للشعب اليهودي ولدولة إسرائيل في البلدة القديمة والحوض المقدس يطبق نظام خاص يعكس ويعبر عن الاهمية الدولية للمكان ومكانته المركزية للأديان الثلاثة والأماكن المقدسة لليهود ستبقى تحت السلطة الإسرائيلية[8].

أما رئيسة الوزراء السابقة وزعيمة حزب الحركة الجديد تسيفي ليفني ، أكدت انه سيكون هناك تمييز واضح بين المستوطنات في الكتل الاستيطانية وبين

المستوطنات السياسية ، حيث أكدت ليفني انها ستواصل تعزيز الكتل الاستيطانية، وهي ايضا تعود إلى الأفكار القديمة في تقسيم المستوطنات إلى سياسية وأمنية .

ويرى برنامج الحركة على ان يشمل الاتفاق الذي سينهي النزاع والمطالب القومية من إسرائيل مبادئ الترتيبات الأمنية اللائقة بما فيها نزع الاسلحة من الدولة الفلسطينية، مبادئ الترتيبات الأمنية اللائقة بما فيها نزع الاسلحة من الدولة الفلسطينية مبادئ الحدود التي تأخذ في الاعتبار الواقع الديمغرافي ميدانيا (الكتل الاستيطانية) ومواقع ذات اهمية قومية تاريخية ودينية وفي مقدمتها القدس عاصمة إسرائيل الابدية[9].

ومن المعلوم ان ليفني خاضت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية عندما كانت وزيرة للخارجية في حكومة اولمرت 2006-2009 ، وهي صاحبة منهج عقيم في المفاوضات يقوم على اساس فكرة التفاوض من اجل التفاوض ، على اساس افكار رئيس وزراء إسرائيل السابق اسحق شامير الذي اكد على انه سيستمر في المفاوضات مع الفلسطينيين لمدة تزيد عن عشرين عاما وتكون محصلتها النهائية لا شيء وذلك خلال مؤتمر مدريد للسلام . فهذه الطريقة قاتلة لعملية التسوية السلمية وهو ما امكن ملاحظته في إدارة تسيبي ليفني للعملية التفاوضية مع الفلسطينيين وذلك خلال مفاوضات 2008 حيث كانت ليفني تتولى رئاسة طاقم المفاوضات الإسرائيلي ويقابلها من الجانب الفلسطيني احمد قريع ابو علاء ، وقد اظهرت فحوى الوثائق التي نشرتها قناة الجزيرة الفضائية كانون ثاني 2011 كرافضة ومتعنتة ، وكان لليفني دور مركزي في تفويت الفرصة – حسب بعض التقديرات الإسرائيلية – فهي التي رفضت بطريقة عنجهية محاولات ابو علاء التباحث في تقسيم القدس ، حيث رفضت ليفني نهائيا أي حديث عن تسوية أو حل وسط في شرق القدس ، ويبدوا ان ليفني ارادت من المفاوضات صنع نفسها وتحسين صورتها للجمهور بعد حرب 2006 في لبنان كزعيمة متزنة ومسؤولة لا تساوم على مليمتر واحد في مواضيع الامن[10].

أما حزب هناك مستقبل وهو من الأحزاب الجديدة على الساحة الحزبية الإسرائيلية والذي يعتبر من احزاب الوسط في إسرائيل فيرى ان مدينة القدس هي

عاصمة إسرائيل الابدية وتشكل وحدتها رمزا وطنيا من الدرجة الأولى ، وتبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية لأنها ليست مجرد مدينة وستبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية لأنها ليست مجرد مكان أو مدينة انما هي الوجدان اليهودي الإسرائيلي والمكان المقدس الذي شخصت اليه انظار اليهود في كل الاجيال[11].

القدس في استطلاعات الرأي خلال الحملة الانتخابية

أكد أحد استطلاعات الرأي والذي جرى في نوفمبر 2012 أن هناك ما يقارب من 67 % من الناخبين في إسرائيل لن يصوتوا لقائمة سوف تتنازل عن القدس الموحدة وهو ما يؤدي إلى تمسك الأحزاب الإسرائيلية جميعها بالقدس الكبرى أو بالقدس الموحدة كأحد العوامل الهامة في اتجاهات التصويت للناخبين الإسرائيليين في الانتخابات القادمة[12]، ويتوافق هذا الاستطلاع مع استطلاع آخر اجري بين المصوتين لأحزاب اليمين حيث اشارت نتائج الاستطلاع المذكور إلى ان اكثر من 66 % من مصوتي اليمين تعارض إقامة دولة فلسطينية ، وان 51% تؤيد اعمال البناء الاستيطانية في القدس في منطقة E1 ، والاهم ن ذلك ان 71% يرون انه يجب السماح لليهود بالصلاة في القدس الشريف[13]. ولذلك من الصعوبة بمكان ان نجد الأحزاب اليهودية تتبنى موقف يتعارض بشكل كبير مع توجهات الناخبين ، أو قضية محل اجماع وطني .

خلاصة :

يتضح مما سبق أن عملية البناء وتسارع وتيرتها في القدس هي جزء اساس من السياسة الإسرائيلية العامة وان جاءت كردة فعل للتوجه الفلسطيني للتوجه الفلسطيني للحصول على عضوية الأمم المتحدة إلا أنه تغلب عليها الطابع الانتخابي بعد الإعلان عن تقديم الانتخابات العامة في إسرائيل ، وقد كانت القدس المحور الاساس للبرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية ونقطة توجيه الاتهام بين قوى اليمين و اليسار بضياع القدس الموحدة والتفريط فيها لصالح الفلسطينيين والواضح أن كل هذه الخطوات تؤثر سلبا على عملية التسوية السلمية باعتبار ان البناء في E1 يحول كلية دون تحقيق حل الدولتين ،أو على الاقل عدم تحقيق الدولة الفلسطينية ، ولذلك فان على الفلسطينيين تكثيف جهودهم وطاقاتهم الدولية والإقليمية والمحلية لمنع البناء في E1 .

المراجع

[1] هآرتس 2012/11/7

[2] المشهد الإسرائيلي 2012/12/25

[3] معاريف 2012/11/7

[4] يديعوت احرنوت 2013/1/2

[5] معاريف 2012/12/5

[6] هآرتس 2012/12/2

[7] المشهد الإسرائيلي 2013/1/22

[8] المشهد الإسرائيلي 2013/1/22

[9] المشهد الإسرائيلي 2013/1/22

[10] عوزي لانداو، تسيبي ليفني واليسار الإسرائيلي، المشهد الإسرائيلي 2013/1/8

[11] المشهد الإسرائيلي 2013/1/22

[12] هآرتس 2012/12/18)

[13] المشهد الإسرائيلي 2012/12/25